

جامعة المستقبل  
كلية القانون

محاضرات في  
شرح قانون العقوبات

المحاضرة الحادية عشر

مكان ارتكاب الجريمة

الحداد:

م.د. علي جاسم محمد السعدي





السؤال المحوري هنا:

متى نقول إن الجريمة "ارتكبت في العراق"؟  
حتى نطبق عليها قانون العقوبات العراقي، وفق المادة (6) عقوبات.

المادة (6) تقول:

«... وتُعتبر الجريمة مرتكبة في العراق إذا وقع فيه فعل من الأفعال المكونة لها، أو إذا تحققت فيه نتيجتها، أو كان يراد أن تتحقق فيه...»

إذن العبرة ليست فقط بمكان كامل الجريمة، بل يكفي:

• وقوع جزء من الفعل التنفيذي في العراق

• أو تحقق النتيجة في العراق

• أو كان مقصوداً أن تتحقق النتيجة في العراق

• أو أن يكون هناك مساهم (فاعل أو شريك) في جريمة وقعت كلها أو بعضها في العراق، ولو كان هو موجوداً بالخارج.

نقسم الكلام إلى حالات:

# 1 الأصل: مكان الفعل التنفيذي، لا مكان الأعمال التحضيرية أو اللاحقة

- أ) العبرة بالفعل التنفيذي (الركن المادي)، لا بالتحضيرات
- الفعل التنفيذي = السلوك الإجرامي الذي يكون الركن المادي للجريمة.
- قد يكون:
  - فعل واحد (ضربة، إطلاق رصاصة، أخذ المال...)
  - أو عدة أفعال متتابعة (في الاحتيال مثلاً).
- الأعمال التحضيرية (شراء سلاح، التدريب، مراقبة المجني عليه...)
  - لا يُعتدّ بها في تحديد مكان ارتكاب الجريمة.
- ◆ مثال:
  - شخص اشترى السلاح في العراق، وتدرّب عليه هنا،
  - ثم سافر إلى دولة أخرى، وهناك ارتكب جريمة القتل بالفعل.



- هنا:
- مكان ارتكاب الجريمة = الدولة الأجنبية
- لا تُعدّ الجريمة مرتكبة في العراق،  
لأن الفعل التنفيذي (إطلاق النار) لم يقع في العراق،  
رغم أن التحضيرات حصلت فيه.

## ب) الأعمال اللاحقة للجريمة لا تغيّر مكانها

- مثل:
- تمت جريمة السرقة في دولة (أ)
- ثم أخفى السارق الأشياء المسروقة في دولة (ب)
- هنا:
- جريمة السرقة نفسها تعتبر مرتكبة في الدولة (أ)
- أما الإخفاء فهو جريمة مستقلة أخرى تقع في الدولة (ب)

## 2) الجرائم المستمرة: كل دولة حصل فيها جزء من الاستمرار تُعتبر مكاناً للجريمة

الجريمة المستمرة:

حالة غير مشروعة تستمر فترة من الزمن بطبيعتها، مثل:

• إخفاء أموال مسروقة

• قيادة سيارة بدون إجازة

• حيازة غير مشروعة مستمرة

المبدأ:

كل دولة وقع فيها جزء من حالة الاستمرار

→ تُعدّ الجريمة مرتكبة على إقليمها

→ ويُطبق قانونها.



- مثال:
- شخص يُخفي أموالاً مسروقة ويتنقل بها:  
– من العراق → سوريا → تركيا
- حالة الإخفاء مستمرة أثناء مروره بكل دولة.
- النتيجة:
- تُعتبر الجريمة مرتكبة في كل دولة مرَّ بها وهو يُخفي المال
- ويمكن لكل دولة أن تُطبّق قانونها عليه.

## 3 الجرائم المكوّنة من عدّة أفعال (كالنصب وجرائم الاعتياد)

- أ) جريمة (الاحتيال)
- الاحتيال غالباً يتكوّن من عدّة أفعال:
- أفعال احتيالية (كذب، مستندات مزوّرة، ادعاءات كاذبة...)
- تسلّم المال من المجني عليه
- قد يقع:
- الاحتيال في دولة
- وتسلّم المال في دولة أخرى





- (ب) جرائم الاعتياد
- هي الجرائم التي لا تتحقق إلا بتكرار الفعل أكثر من مرة، مثل:
- الاعتياد على الإقراض بالربا الفاحش
- أو تحريض الشبان على الفسق (في بعض التشريعات)
- أو بعض صور الاعتياد في النصوص القديمة
- ترتفع الجريمة من مجرد فعل معزول إلى "جريمة اعتياد" بعد تكرار الفعل.

# الخلاف الفقهي: متى نعتبرها واقعة في إقليم الدولة؟

رأي 1 (متشدد):

لا تعتبر الجريمة واقعة في إقليم الدولة إلا إذا وقعت تامة بكل أفعالها داخل هذا الإقليم. هذا يؤدي عملياً إلى إفلات كثير من الجرائم من العقاب لأن أفعالها تتوزع بين أكثر من دولة.

رأي 2 (تمييز بين الاحتيال والاعتياد):

- الاحتتيال: يكفي وقوع فعل واحد من أفعاله في الإقليم.
- الاعتياد: لا بد أن يقع في الإقليم أكثر من فعل حتى يتحقق الاعتياد فيه.

رأي 3 (الرأي الراجح – وهو رأي القانون العراقي):

الجريمة تُعتبر مرتكبة في إقليم الدولة إذا وقع فيها أي فعل من الأفعال المكوّنة للعمل التنفيذي، ولو كان فعلاً واحداً فقط.



وهذا ما أخذ به قانون العقوبات العراقي في المادة (6):  
«... وتعتبر الجريمة مرتكبة في العراق إذا وقع فيه فعل من الأفعال المكونة لها...»

◆ مثال توضيحي:

• في جريمة الاحتيال:

• الجاني يرسل مستندات مزيفة من خارج العراق إلى شخص في العراق،  
• فيصدّقها المجني عليه ويرسل له المال إلى الخارج.

هنا:

• بعض أفعال الاحتيال (الإيهام، الاستلام) وقعت خارج العراق  
• لكن جزءاً من النشاط الاحتيالي تم داخل العراق (تلقي الرسالة، تصديقها، التصرف بناءً عليها)  
النتيجة:

تُعتبر الجريمة مرتكبة في العراق أيضاً  
ويُطبّق عليها قانون العقوبات العراقي.

## 4 مكان تحقق النتيجة أو المقصود تحققها فيه

أحياناً:

- يكون الفعل في دولة،
  - لكن النتيجة (الوفاة – الانفجار – الإضرار...) تتحقق في دولة أخرى
  - أو يكون مقصوداً أن تتحقق فيها.
- القانون العراقي توسّع في الاختصاص، فنص في المادة (6):
- «... وتعتبر الجريمة مرتكبة في العراق إذا وقع فيه فعل من الأفعال المكونة لها، أو إذا تحققت فيه نتيجتها، أو كان يراد أن تتحقق فيه...»



صور ذلك:

1) تحقق النتيجة في العراق

◆ مثال:

• شخص خارج العراق يُطلق النار على شخص موجود قرب الحدود داخل العراق  
• الرصاصة تصيبه

• يدخل المجني عليه للعلاج في العراق

• يموت داخل العراق

النتيجة:

تُعتبر الجريمة مرتكبة في العراق أيضاً لأن النتيجة (الوفاة) تحققت فيه،  
فينعقد الاختصاص للقضاء العراقي.



2) كان يراد أن تتحقق النتيجة في العراق ولو لم تتحقق  
◆ مثال:

• شخص من خارج العراق يرسل طرداً مفخخاً لشخص داخل العراق بقصد قتله  
• يتم ضبط الطرد في الحدود قبل دخوله العراق  
هنا:

• الفعل التنفيذي (الإرسال) وقع في الخارج  
• والمتفجر لم يصل  
• لكنها تظل جريمة شروع في القتل، وكانت النتيجة المقصودة هي الوفاة داخل العراق.  
النتيجة:

الجريمة تُعتبر مرتكبة في العراق حكماً  
لأن النتيجة كان مقصوداً أن تقع فيه  
فينعقد الاختصاص للقانون العراقي.

## 5 المساهمة الجنائية من الخارج في جريمة تقع داخل العراق

السؤال:

إذا ساهم شخص موجود في الخارج (بالتحريض أو الاتفاق أو المساعدة) في جريمة تقع في العراق، فهل يخضع لقانون العقوبات العراقي؟  
المادة (6) أجابت صراحة:

«... وفي جميع الأحوال يسري القانون على كل من ساهم في جريمة وقعت كلها أو بعضها في العراق ولو كانت مساهمته في الخارج، سواء كان فاعلاً أو شريكاً.»  
◆ مثال:

• شخص في دولة أجنبية:

• يحرض شخصاً داخل العراق على قتل ثالث في البصرة

• أو يرسل له الأموال والسلاح لذلك

• التنفيذ (القتل) حصل في البصرة.



**النتيجة:**

• الجريمة وقعت في العراق  
• كل من ساهم فيها:

• الفاعل الموجود في العراق

• والمعرض الموجود في الخارج

→ يخضعون جميعاً لقانون العقوبات العراقي

ويُعتبر للمحاكم العراقية اختصاص عليهم (متى توافرت إمكانية تسليمهم أو القبض عليهم).

هذا الحكم لا يخالف مبدأ الإقليمية، بل هو تطبيق منطقي له:

ما دامت الجريمة الواقعة في الإقليم تُنسب إلى جميع المساهمين فيها،  
فمن الطبيعي أن يخضعوا لقانون نفس الإقليم.



# خلاصة سريعة للمراجعة

- العبرة بمكان الفعل التنفيذي لا التحضيري ولا اللاحق.
- الجريمة تُعتبر مرتكبة في العراق إذا:
  - وقع فيه فعل من الأفعال المكوّنة لها
  - أو تحققت فيه نتيجتها
  - أو كان يراد أن تتحقق فيه النتيجة
- الجرائم المستمرة والجرائم ذات الأفعال المتعدّدة:
  - تُعدّ مرتكبة في كل دولة وقع فيها جزء من حالة الاستمرار، أو فعل من الأفعال التنفيذية.
- المساهمة من الخارج في جريمة داخل العراق:
  - يخضع الفاعل والشريك لقانون العقوبات العراقي (م 6 عقوبات).